مدخـــــــــــــل

لا تزال مسائل السياسة والحكم علي رأس القضايا الجوهرية التي تعنى بالمجتمع البشري ومن ثم ينظر إلي الظاهرة السياسية علي أنها إحدى أهم الظواهر في المجتمع وعلي الرغم من عدم وضوح الظاهرة السياسية في الفكر البشري بشكل كافي ، وعدم تبلورها بصورة محددة ، إلا أن لها في ذلك الفكر منزلة رفيعة ومكانة عالية جعلت منها شغله الشاغل منذ أقدم العصور ، والظاهرة السياسية هي الأساس والمنطلق لظواهر أخرى عديدة برزت وتبلورت في أشكال تنظيمية مثل الدولة والنظام السياسي والحكومة والمجالس الاستشارية ... الخ ، ويأتي علي رأس ما تقدم النظام السياسي بوصفه الميكانيزم المهم المنبثق من الدولة ، والذي يتولى صناعة واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير شؤون المجتمع وتحقيق أهداف الدولة ، وتوزيع كل ذي قيمة داخل المجتمع .

وانطلاقا من أهمية الظاهرة السياسية ومن شؤون السياسة والحكم إجمالاً ، ومما ينبثق عن ذلك من تنظيمات تؤثر في حياة المجتمع ، بل وربما تتوقف علي كفاءتها وفاعليتها تلك الحياة ، فقد رأينا أن نتناول في هذا المجلد السياسة والحكم في الإسلام ، حيث تتجلى خصوصية الطرح الإسلامي وتفرد التناول وتميز نماذج الممارسة والحركة ، وتم تقسيم هذا المجلد إلي جزأين :

يتناول **الجزء الأول : القواعد والأصول** ، التي هي الأسس والأطر المرجعية للطرح الإسلامي فيما يتعلق بأمور السياسة والحكم في الإسلام ، ونستفتح هذا الجزء باستعراض مفهوم ومدلول الظاهر السياسية في كل من الفكر البشري الموضوع وفي الطرح الإسلامي المتمثل في أصلي القرآن والسنة المطهرة ، ويفضي هذا الاستعراض إلي استنتاج مفاده : أن المعاني

والمقاصد الواردة في كتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بخصوص الظاهرة السياسية غاية في الكمال ونهاية في المثالية تهدف إلي قيادة المجتمع وتصريف شؤون الناس بشكل نموذجي ووفقاً لقيم ومثل ومبادئ رفيعة المستوى ، تهدأ إليها النفس ، وتسكن الجوارح ، وتطمئن القلوب ، في حين أخفق الفكر البشري في التوصل إلي تعريف نهائي للظاهرة السياسية ، وبالتالي موضوعاتها وقضاياها ، فالأفكار والآراء البشرية لا تلبث أن تدحض ويؤتى بغيرها ولربما بعكسها ، ولا تبرح الأيديولوجيات والفلسفات أن تتلاشى وتتبخر وتصبح كأن لم تكن ، ولا تنفك النظم السياسية أن تتهاوى وتخلفها نقيضاتها ! .

ثم ننتقل إلي عملية التمهيد للبحث والتنقيب عن مسائل السياسة والحكم في الإسلام وهذه العملية لا غنى عنها لكل باحث جاد ومنقب حريص ، فعليه أن يعمد إلي القيام بعملية التمهيد تلك عبر سلوكين فكريين متلازمين :

الأول : أن يرتقي بمستوى تفكيره ، وينتشله مما انجرف إليه وتورط فيه من فكر دخيل أنساه ماضيه وأفسد علاقته به ، وجعله غريباً عليه وهو عليه دخيل ، ويعد تفكيره ويؤهله للخوض مرة أخرى في الطرح الإسلامي أصله الثابت .

الثاني : أن يعمد إلي تطوير فكره الإسلامي وينقيه مما يحول بينه وبين التعامل مع الحياة العصرية بتفاعلاتها وتداخلاتها ومستجداتها والقفز إلي حلبة الصراع الدائر بين الأفكار ودحض غثها ورخيصها .

والسلوكان لا بد أن يلتقيا في نقطة بينهما ، وهذه النقطة هي منطلق الطرح الإسلامي المعاصر إلي السيادة والإيناع ، وهذان السلوكان هما سلوكا الارتقاء والمواءمة .

عندئذ يكون الطريق قد أصبح مهيئاً للانطلاق إلي أصول السياسة والحكم في الإسلام للبحث والتنقيب والدرس والتحليل ، وينمثل الأصلان والمنبعان اللذان تستمد منهما الظاهرة السياسية في الإسلام وجودها ومعناها في : التوحيد والشريعة .

وعقيدة التوحيد هي المصدر الأول والأصل الأساس للظاهرة السياسية ، فالله الواحد الأحد هو المشرع الذي وضع نواميس الكون وسنن الوجود ، بما يتواءم مع النفس البشرية ويصلح من شؤونها ، والتوحيد يعنى التوحد حول هدف وجود الجماعة المتمثل في عبادة الله وإعمار الأرض وإقامة شرع الله والدعوة إلي دينه .

كذلك الشريعة الإسلامية تعد المصدر الثاني للظاهرة السياسية ، فهي الأكثر مثالية والأقدر علي معالجة تلك الظاهرة ، وأظهر دليل علي ذلك هو أنها لم تضع شكلاً محدداً للنظام السياسي ، ولم ترسم قالباً معيناً للحكومات ، ومن ثم فقد ضمنت لنفسها التطور والتجدد لمواكبة تجدد وتطور الظاهرة السياسية ، حيث أتاحت الفرصة لأعضاء الجماعة الإسلامية لاستنباط النظريات السياسية وإنشاء النظام السياسي وإقامة الحكومة بالشكل والنمط الذي يتواءم مع متطلبات وأحوال تلك الجماعة ، علي أن يلتزم المسلمون بالأطر العامة التي وضعتها الشريعة .

وبعد ذلك نتحول إلى عملية لعلها الأخطر والأكثر حساسية وأهمية في الطرح الإسلامي على الإطلاق تجاه مسائل السياسة والحكم إلا وهي عملية " تعصير الأصول والقواعد " والتي فحواها ومقصدها كيفية مواءمة تلك الأصول والقواعد مع متغيرات العصر ومستجدات الزمن التي تلّم بالإنسان فتغير من تفكيره وسلوكه معاً .

وتعصير الأصول والقواعد إنما نعنى بها تلك الجهود الفكرية المبدعة التي تعمد إلى جعل تلك الأصول والقواعد متناسقة ومتوائمة مع الإنسان المسلم أينما وحينما وجد ، وما ينبغي أن يفهم بداءة من ذلك أن تلك الجهود لا تنال قوام الأصول والقواعد ولا تمس صلبها ، ولكنها تبتكر أدوات وآليات للتعامل والتفاعل والتعاطي مع الواقع في الزمان والمكان مما يجعلها تبدو دوماً متناغمة ومتناسقة مع ذلك الواقع .

أما الجزء الثاني من هذا المجلد ، فيقدم محاولة لصياغة نظرية سياسية إسلامية معاصرة من خلال تقديم الطرح الإسلامي تجاه قضايا الفكر السياسي المعاصر ، وتتجسد أهم هذه القضايا في : نظرية السيادة التي نشأت في أحضان الفكر الأوربي كإفراز لظروف وأحداث معينة ، وهذه النظرية لم يعرفها الإسلام بل عرف بدلاً منها مبدأ " توزيع الأدوار " الذي يجعل من الجماعة كلاً واحداً يقوم كل فرد فيه بدوره ومن مجموع تلك الأدوار ينتصب ذلك الكل ويحفظ وجوده وبقاءه ، ثم في نظرية الدولة التي احتفظ الإسلام إزاءها بخصوصية في تبيان كيفية تكوينها وبروزها إلي حيز الوجود ، وقدم نهجاً متميزاً فيما يتعلق بعناصرها ، وساق توجهاً متفرداً فيما يختص بمفهومها والمدركات الأخرى المتشابكة معها ، ثم في نظرية المنهاج الإسلامي ، علاقته الوظيفية والإجرائية بالنظام السياسي ، كيفية عمله ووظائفه وعناصره .

إضافة إلي ما تقدم يتناول هذا الجزء أهداف الدولة في الإسلام ، وهي أهداف ذات طبيعة خاصة لا تقوم إلا للدولة الإسلامية ، وهذه الأهداف تتمحور في ثلاثة محاور أولها : إقامة شرع الله بحفظ الشعائر وتطبيق الشرائع ، وثانيها : تحقيق مصالح المجتمع بإنماء الموارد وعدالة توزيعها ثالثها : الدعوة إلي الله بالتبليغ والإحاطة وإيصال الرسالة الإيمانية إلي كافة بقاع الأرض .

كذلك يتناول هذا الجزء المنهاج الإسلامي من خلال عناصر ثلاث : أولها : الحاكم أو ولي الأمر الذي هو رأس المنهاج ومدبر أمره ومنسق جزئياته ومحرك ديناميات ، ويتم تناول ولي الأمر من حيث اللقب الذي اعتاد الطرح الإسلامي استعماله لولي الأمر ، وصفاته الخُلقية والخِلقية ، وطريقة اختياره وتعيينه ، وعلاقة ولي الأمر بظاهرة السلطة ، وطاعة ولي الأمر ، وعلاقة ولي الأمر بشعبه ، ومسألة الاستخلاف أو تعيين ولي العهد أو النائب ، وكيف يؤدي ولي الأمر مهامه ، وثاني عناصر المنهاج الإسلامي يتمثل في قيمة الشورى من حيث مصدرها في شريعة الإسلام ، ومهام الشورى ، ومناظرتها بالديمقراطية الغربية ، وشكلها التنظيمي ، أما ثالث عناصر المنهاج الإسلامي فيتحدد في الحكومة الإسلامية ، وخصوصيتها ، ومكوناتها وعناصرها .

ثم ينتقل الفصل الرابع من الجزء الثاني إلي دراسة وسائل تحقيق أهداف الدولة في الإسلام أو ما يعرف بنسق القيم السياسية الإسلامية التي تمثلت في : قيمة العدالة بجانبها الشرعي وبعدها الاجتماعي وشكلها الإجرائي ومراتبها ، وقيمة الإخاء ومنابعها في الشريعة الإسلامية وعلاقة الإخاء بالتكافل الاجتماعي ، والآثار السياسية لقيمة الإخاء ، وقيمة المساواة وعلاقتها بقيمة العدالة وآثارها الاجتماعية والسياسية ، وقيمة الحرية وخصوصيتها في الإسلام ، وموقف الشريعة الإسلامية من أهم الحريات المتعارف عليها في الفكر البشري ، وأخيراً الوظيفة الاتصالية للدولة في الإسلام ، منطلقاتها ، مضمونها ، وأهدافها .

كذلك من مفردات هذا الجزء مسئولية النصح والتوجيه للقائمين علي المنهاج الإسلامي ، ونظراً لخطورة هذه المسئولية ، فقد استوجب ذلك ضرورة تحليل عناصرها من خلال تبيان الحالات التي تستوجب قيام هذه المسئولية ، وكيفية تقديم النصيحة لولي الأمر في الإسلام

، وتحديد من له أهلية القيام بهذه المسئولية ، وتعيين وسائل وأدوات القيام بهذه المسئولية ، وأخيراً السلوك الإسلامي في حالة عدم امتثال ولي الأمر للنصح والتوجيه .

أما آخر مفردات هذا الجزء فتنصرف إلى عملية لا تقل حساسية وخطورة عن عملية تعصير الأصول والقواعد ، وهي تناظرها موضوعاً وهدفاً وتتعلق هذه العملية بضرورة التطوير المستمر والتجديد الدائم لأدوات الحركة أو الوسائل النظامية والتنظيمية للطرح الإسلامي فيما يخص مسائل السياسة والحكم ، إن تطوير أدوات الحركة النظامية والتنظيمية من أهم الإشكاليات التي تحتاج إلى معالجة متأنية وتناول دقيق وواع في هذه الأيام بالذات التي تداخلت فيها الأفكار وتشابكت الآراء ، فكان من الضروري إبراز وجهة الإسلام من خلال تطوير أدوات الحركة النظامية والتنظيمية .

تمهيـــد

لم يكن الإسلام منذ انبعاثه وظهوره على الدين كله ، يترك أمراً من الأمور إلاّ وتولاّه بالتفصيل والتفسير ، إن لم يكن تفصيلاً فإجمالاً ، وإن لم يكن بنص قرآني صريح فبسنة نبوية فعلية أو قولية أو تقريرية ، ولم يأت الإسلام أبداً دين عبادة وشعيرة فقط ، بل كان دائماً دين شعيرة وشريعة ، ولم يكن الإسلام دين آخرة فقط بل كان دين الأولى أو الدنيا ولربما اهتم بالدنيا لأنها مزرعة الآخرة والمدخل الطبيعي إليها ، فإن كانت الدنيا خيراً فالآخرة خير ، وإن كانت الدنيا غير ذلك فالآخرة هي كذلك وكذا لم يأت الإسلام دين فكر وتدبر فقط أو عمل وفعل فقط بل كان دائماً دين الفكر والعمل .

لقد أفلح الآخرون عندما أدخلوا في روعنا ورسّخوا في ذهننا أننا نحن المسلمين نملك ديناً قيّماً ولكنه أحادى النظرة ، ينصرف كله إلى العبادة وإقامة الشعائر ، فإذا برح المسلم دار العبادة فهو شخص آخر ، وهكذا كانت المحصلة أن أصبح المسلم إنساناً ذا شخصيتين بينهما انفصام بيّن يعبد الله بشخصية ويعيش بأخرى ، وظل هذا حالنا منذ أن وهنت الدولة الإسلامية وتضعضعت في أواخر العصر العباسي الأول .

ولم نفق بعد من سُباتنا الذي طال ، إلا أنه بين الفينة والفينة يصحو البعض فيحاول أن يتدارك الأمر ويصحح ما أفسده الآخرون ، ولكن تلك الصحوات لم تكن تجدي في نفض كل الغبار المتراكم على الجوهر المكنون وظلت تمثل بارقات أمل على أن الأمة لم تستنفد كل طاقاتها ، ولم تيئس من الإعراب عن ذاتها والإعلان عن جوهرها ومكنونها .

ومنذ سنوات ليست بالطويلة انبرى بعض المخلصين من أبناء أمة الإسلام ، يُعملون الفكر ويقدحون زناد العقل ليسددوا للعالمين رسالة مفادها أننا أصحاب فكر وأرباب منهاج ، لكل مجال هو رائد ولكل مكان هو صالح ولكل زمان هو فالح ، وكان سعي هذا البعض مشكوراً ، ولكننا نعيش في عالم سيطر عليه الفكر الموضوع ، واختلط فيه الحابل بالنابل ، وكثر الخبيث ، والله تعالى يقول " قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث فاتقوا الله يا أولي الألباب لعلكم تفلحون "[1] ، وانهالت علينا نظريات وأفكار الغرب والشرق ، وكلاهما يتفنن في تزيين بضاعته ، وتحسين مخلّفات فكره وعقله ، ولكن الله يقول " قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً "[2] ، وعشنا حائرين مذبذبين إلى هؤلاء تارة والى أولئك أخرى ، وظل هذا حالنا .

ولكي نفيق وننهض لابد أن نضع الأمور في نصابها الصحيح ، فنحق الحق ونأخذ على أنفسنا كل مأخذ ، ونصوب كل خطأ وقعنا فيه ، فعندما اجتهدنا مسسنا أمهات المسائل مساً ، ولم نقدم ما يسمن ويغني من جوع ، لنرد علي المرجفين ونشفي صدور قوم مؤمنين .

وعندما أبدعنا تناولنا كبريات القضايا تناولاً جزئياً ، حيث أفرطنا في تناول الجزئيات ، وفرّطنا في تناول الكليات ، فعجزنا عن تقديم نظرية متكاملة فيما يعرف " بالظاهرة السياسية في الإسلام "، وكان واقع الحال كما يلي :

أولاً : كان عالم التوحيد أو عالم أصول الدين أو عالم الفقه يدخل إلى الظاهرة السياسية من مدخل توحيدي أو أصولي أو فقهي ، ويتناول جزئياتها ومفرداتها من منطلقات توحيدية أو

---

[1]. سورة المائدة : ١٠٠ .
[2]. سورة الكهف : ١٠٣-١٠٤ .

أصولية أو فقهية ، فعزّ ذلك على أفهام الكثيرين وحيل بينه وبين الوصول إلى الألباب والنهى ، فتم تأويل ذلك بأن الإسلام لا يملك أدوات التعامل مع مثل هذه الظواهر العصرية .

ثانياً : وعندما شرع الباحث في الظاهرة السياسية في الخوض في جنبات الدين الإسلامي ليستنبط مفردات هذه الظاهرة ، ويلتقط جزئياتها من بين فرائض ذلك الدين ، لم يقدر له التوغل كثيراً ، لأنه غير مزود بملكات البحث ومقدرات الفهم ، فقفل معلناً أنه لم يجد مبتغاه ، فتم تخريج ذلك بأن الدين الإسلامي يخلو من مثل هذه الظواهر العصرية .

والحاصل أن علماء التوحيد وأصول الدين والفقه لم يعوا ويستوعبوا حقيقة وكنه الظاهرة السياسية ، وكيفية تناولها وأدوات التعامل معها ، وتقديم الطرح الإسلامي بخصوصها في شكل نظرية متكاملة الأركان مستوية القواعد ، ومن الناحية الأخرى فالباحث المتخصص في الظاهرة السياسية لم يخبر طرق ومسالك التوصل إلى تلك الظاهرة في الإسلام ، ولم يفقه حقيقة المدلولات والمفاهيم .

وبتنا في حاجة إلى عالم يجمع بين فهم عميق للظاهرة السياسية دون ما انتماء مسبق وانحياز جاهز إلى نظريات موضوعة ومعتقدات مصنوعة ، وعلم راسخ بأصوليات العقيدة الإسلامية .

إننا الآن أمام تحد خطير ، لقد أعلنا مراراً أننا نملك تحليلاً وافياً شافياً للظاهرة السياسية ينطلق من تراث فكري شامل عميق ، وأعلن الغرب أنه كذلك ، وأعلن الشرق نفس الإعلان ، وقدم كل من الغرب والشرق ما في جعبته من تحليل وتفسير للظاهرة السياسية ، وبقينا

نحن لم نقدم إلا اجتهادات جزئية ينقصها التماسك ، وتفتقر إلى الاتساق بين أصالة الطرح ورصانة الفكر ، وبين معاصرة التناول ومواكبة أدوات التحليل للواقع المعاش .

في الجزء الأول من هذا المؤلف نعكف على دراسة وتحليل الظاهرة السياسية في الإسلام ، نتناول الظاهرة في شكل بناء فكري متكامل يمهد بالقواعد والأصول ، ثم ينطلق إلى النظرية فيحكم صياغتها ، كما جاء في أصولها ومصادرها ، إن التعامل مع الظاهرة السياسية من خلال بناء فكري متكامل يجمع بين النظرية والتطبيق كما يحلو للبعض أن يردد ليتيح الفرصة أمام العالم لكي يطّلع على ما لدينا ويفاضل بين الثمين والغث .

من أين تستمد الظاهرة السياسية وجودها في الإسلام ؟ وما هي المصادر الأساسية والأصول الأولية للفكر السياسي الإسلامي ؟ هذه تساؤلات تطرح نفسها على كل من يحاول أن يخوض في غمار البحث عن الظاهرة السياسية والفكر السياسي في الإسلام .

وقبل الإجابة عن التساؤلين السابقين ، نجد المنطق يفرض علينا تساؤلاً آخر تبدو أهميته في كونه يحدد طبيعة المفاهيم ومدلولات المدركات المطروحة على بساط البحث في هذا الباب ، ومؤدى هذا التساؤل : هل يتطابق مفهوم السياسة والحكم في الإسلام مع مفهوميهما في الفكر الموضوع ، وما من شك في أن التجانس بين المفاهيم يضمن سلامة التحليل والعكس صحيح .

ولكن كيف يتسنى لنا الولوج إلى الإسلام للبحث عن الظاهرة السياسية ، وفرز ما هو سياسي من ذلك الدين ، إن ذلك يتطلب عمليتين لا تخلوان من صعوبة وهما :

العملية الأولى : الارتقاء بالفكر المعاصر ، والخروج به من أزمته الراهنة وتحريره من ربقة الارتباط والاقتران بالأفكار الأخرى التي سيطرت عليه وكبلته حتى صار أسيراً لها ، ثم السمو به إلى مستوى التشريع الإسلامي للتمكن من فهمه واستيعابه والتعامل مع قضاياه وموضوعاته بتمكين واقتدار .

العملية الثانية : تجديد الفهم الكلي للعقائد والقيم والمفاهيم الإسلامية ، ومواءمة الفكر الإسلامي القديم مع الواقع المعاصر ، من خلال التوصل إلى حلقة وصل وتواصل بين ذلك الفكر والواقع .

وسوف نتناول الإسلام بوصفه مصدراً للظاهرة السياسية في أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : السياسة والحكم في الفكر الموضوع وفي الإسلام .

الفصل الثاني : الارتقاء والمواءمة .

الفصل الثالث : أصول السياسة والحكم في الإسلام .

الفصل الرابع : تعصير الأصول والقواعد .